

(هزة قوية) تصيب الأراضي البيضاء في سوق الأسهم بعد قرار الرسوم
٦٤٪ من فضاء الأراضي داخل المدن الرئيسية



مواطنون يطرحون السؤال: هل ينعكس القرار على أجور السكن؟ فك الارتباط بين أزمة الإسكان .. وغلاء العقار

العقار أن هذه الأرضي مستودع للثروات، تساعدهم في تعظيم ثرواتهم ولا تكلفهم أموالاً غير كلفة الشراء. وأشارت المصادر إلى أن تطبيق النظام سيكون بشكل تنازلي أي سيتم البدء بالمساحات الكبرى ثم الأقل فالأقل وصولاً إلى الفتنة الأولى التي ستطبق بشأنها الرسوم.

أراضي مهمها تجاوزت هذه الأسعار. فقا للتقديرات فيتوقع أن يسهم رض رسوم على الأراضي البيضاء في دخل الدولة يمكنها من الصرف على مشاريع الإسكان، خاصة أن بعض قتصاديين توقيع أن يصل الدخل من هذه الرسوم إلى ٢٠٠ مليار ريال. حرص الحكومة في استصدار مثل هذا القرار في ظل أن مساحات الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني تصل إلى نحو ٤٦٪ من مساحات المدن الرئيسية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وارتفاع مساحات المدن مما يشكل عبئاً على خطط التنمية إضافة إلى الضغط على الخدمات من حيث رفع التكالفة، حيث يعتقد ملاك

ومن وصولاً إلى فنتها العليا، مفيدة نظام استثنى الأراضي التي يقل المتر فيها عن ١٥٠ ريالاً. للتقديرات يتوقع خبراء أن تهبط نتائج حين تطبيق النظام بنسبة ٥٪ إلى ٤٠٠ و ٣٠٠ ريال ما بين العلية وهي ما بين ١٦.٦٪ إلى ٢٥٪ بفرض ٢٥ ريالاً تعادل من ١٥٠ ريالاً بفرض كل متر مربع من الأرضي البيضاء فيما ستفرض ١٥٠ ريالاً مقابل كل متر مربع في فنتتها العليا من أسعارات المتر بين ١٥٠ و ٢٥٠ ريالاً.

البلاد- جدة
حي أول انعكاس لقرار فرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل المدن المحافظات هيمنت أسعار الأسهم العقارية وانعكست على سوق الاسهم هي منظومة المتعددة خارج اسوار الاملاك الخاصة والعمامة التي تشكل جزرا داخل المدن في انتظار المد والجزر، بورصة قد تأتي وقد لا تأتي.

يُبيّن بوضوح أنّ الماء يُحيي الأرض، وأنّ الأرض تُحيي الماء.

بمبوت ومارالت عبيه في التكتو .
يوم أمس كان فارقاً بعد الخبر الذي
خلط الالوان في سوق الاسهم وفرض
لللون الاخضر على اسهم خارج اللون
الاحمر الذي اغرق العقار واسقط
لرهون في اتون البحث عن مخارج
لبطوارئ من الشركات الكبرى التي
نمتلك ما لا يقل عن ٢٥٪ من الاراضى
ليبياء . وذلك في مساحات تستثنى
ما كان خارج النطاق العمراني .

ديرى عدد من العقاريين ان المؤشرات الاولية قد هزت السوق بالفعل .. ولكنها وقفت البيع والتداول في آن واحد وذلك خوفاً من التسرع واستباق التفاصيل.

في حين قال محامون إن الآلية التي يتم من خلالها التنفيذ مازالت غير معروفة وذلك من خلال معرفة ما إذا كان التحصيل سيتم من البلديات أم من المحاكم الشرعية عند البيع أم من وزارة التجارة.